



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (253)

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية
مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى
أ. د. إجلال راتب

ديسمبر 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة
البريكس

الباحث الرئيسى
أ.د. اجال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
2014

موجز تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

قد يكون هذا البحث هو أول عمل تصدى لبحث العلاقة بين مصر ومجموعة دول البريكس وتلمس آفاق تنمية التعاون في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر وهذه المجموعة .

وقد حاول هذا العمل التصدى للمواضيع الهامة الأساسية التالية :

أولاً : محاولة جادة لتحديد هوية هذه المجموعة وماذا يمكن اعتبارها ، هل هذا منظمة دولية أم منظمة اقتصادية دولية أم جماعة تكاملية أم هي ملتقى للتعاون الاقتصادي عبر الأقاليم ؟ وقد تم وضع تصور لماهية الجماعة تعبر عن وجهة نظر فريق العمل البحثي ألا وهو أن البريكس يمكن اعتباره " تجمع دولي عابر للأقاليم " **Inter regional Community** " يسعى لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرهم ديناميكية وخاصة في مجالي التجارة والمال من أجل تحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء .

ثانياً : تقديم مقارنة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض لبيان حدود ممارسته لهذا الدور العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل **SWOT** والمتضمن جوانب القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات .

ثالثاً : دراسة إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدي والمالي العالمي في ضوء ترتيب القوى الاقتصادية والمالية العالمية .

رابعاً : إعطاء صورة عن ملامح النمو في بلدان المجموعة اعتماداً على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ، كذلك نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في هذا الناتج (زراعة ، صناعة ، خدمات) بالإضافة الى بعض المؤشرات الديموجرافية .

خامساً : دراسة وتحليل الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس وذلك من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية كذلك مؤشرات التجارة الخارجية .

سادساً : وضع تصور لآفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس . .

Abstract

This work dealt with the important subjects as follows :

- Brics group as inter regional community .
- Using SWOT analysis to determine if this community can play a considerable international roll to change some basic bases of the international monetary system .
- Study the economic position of this group of countries, gorss national production, per-capita income, productive structure (industry, agriculture, services) .
- The economic relations of Egypt with this group of countries .

مقدمة

نبعت فكرة هذا البحث من أن موضوعه لم يتطرق إليه (حسب ما نعتقد) بعد أحد وشدتنا إلى فكرته ما أثير حول أهمية هذه المجموعة من الدول النامية التي استطاعت خلال السنوات الماضية أن تتحقق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادي ، فضلاً عن نجاحها في تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبي. مما مكنها من أن تغلي مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي .

ولان مصطلح البريكس حقق زيوماً في دوائر الأعمال والمال العالمية منذ عام 2006 أثناء المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك - هذا بالإضافة الى انتظام اللقاءات علي مستوى رؤساء الدول وتكوين لجان عاملة علي المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية في المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة للمجموعة ، كما تم الاتفاق علي هامش اجتماع قمة العشرين علي إنشاء مصرف للتنمية المشتركة ورأسمال مصرح بـ 50 مليار دولار .

فقد استهوى فريق عمل البحث معرفة هوية هذا التجمع بالنسبة للتجمعات الدولية والاقليمية المعروفة (منظمات دولية أو منظمات اقتصادية دولية أو جماعة تكاملية الخ) . وما هو الدور العالمي المفترض أن تلعبه تلك المجموعة .

ولما كان من أهم أهداف الدراسة هو استشراف آفاق التعاون بين مصر وهذه المجموعة من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر من حيث الاستثمار والتجارة الدولية والذي تم علي أساس فردى أى مع كل دولة من دول هذه المجموعة علي حده ، ومن ثم وعلي هذا الضوء تحديد مسارات التعاون المختلفة مع هذه المجموعة .

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ

يونية 2014

شكر واجب

أتوجه لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ.د فادية عبد السلام مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ.د. مصطفى أحمد مصطفى مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ.د . محمد عبد الشفيق مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ.د . سلوى محمد مرسى مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. ثريا محمد محمد حسين معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أ. سماح عبد اللطيف معيدة بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط

من خارج المعهد

د . جهاد شريف صبرى المركز الديموجرافى

المحتويات

م	البيان	رقم الصفحة
	ملخص	
	تقديم	
1	الفصل الأول : تجمع البريكس : الهوية والدور ، وإمكانات التأثر في النظام النقدي والمالي الدولي المبحث الأول : محاولة في تحديد هوية البريكس المبحث الثاني : مقارنة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض المبحث الثالث : تجمع البريكس في مواجهة النظام المالي العالمي	2 14 18
2	الفصل الثاني : بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس المبحث الاول : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجموعة : أولا : المؤشرات السكانية ثانيا : معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2008-2012) ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2008-2012) رابعا : هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الزراعة - الصناعة - الخدمات) المبحث الثاني : ملامح النمو لدول البريكس أولاً: لمحة سريعة حول تكون مجموعة البريكس ثانياً: ملامح النمو لدول مجموعة البريكس ثالثاً: ملامح النمو للاقتصاد المصري ومدى إمكانية إنضمامها للبريكس	25 25 29 31 35 41 41 42 55
3	الفصل الثالث : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس المبحث الأول : 01 اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي في الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة البريكس 101 الزيادة في تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة دول البريكس . 201 توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس 301 موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس في افريقيا	63 64 64 65 67 70

م	البيان	رقم الصفحة
	المبحث الثاني :	74
	02 علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس	74
	1-2 نصيب مجموعة البريكس من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	74
	2-2 تطور علاقات الاستثمار المصرية من منظور الاستثمارات الأجنبية لبعض دول مجموعة البريكس :	80
	1-2-2 الاستثمارات الأجنبية في مصر	80
	2-2-2 موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة	81
	3-2 التعاون مع الهند في مجال الاستثمار	84
	1-3-2 الاستثمارات الهندية في مصر خلال (1970-2006)	85
	4-2 العلاقات مع روسيا في مجال الاستثمار	89
	5-2 العلاقات المصرية البرازيلية في مجال الاستثمار	93
	6-2 مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس	95
	المبحث الثالث :	102
	03 علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس	102
	103 تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس	102
	04 هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة البريكس	103
	104 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين	103
	204 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا	110
	304 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا	115
	404 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند	122
	504 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل	127
4	الفصل الرابع : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس أولاً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي ثانياً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية ثالثاً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس	135 135 139 149
5	المراجع	170

الفصل الأول

تجمع البريكس :
الهوية والدور ، وإمكانيات التأثير فى النظام
النقدى والمالى الدولى

المبحث الأول

محاولة فى تحديد هوية "البريكس" :

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة على يد جيم أونيل الاقتصادى بمؤسسة الاستثمار الأمريكية "جولدن ساكس" عام 2001 للإشارة إلى أربعة اقتصادات "صاعدة" هى البرازيل وروسيا والهند والصين - حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الانجليزية . وفى عام 2003 تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسسة ، دالاً على مغزى القوة الاقتصادية للدول الأربعة ، فرادى وجماعة ، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى .

حقق المصطلح ذيوماً فى دوائر الأعمال والمال العالمية ، وفى الأعمال البحثية وتقارير الهيئات الدولية ، لدرجة جعلته ينتقل بالتدرج من حيز الفكر إلى التطبيق ، حيث ناقشت الدول الأربعة فكرة إقامة إطار يجمعها ، أثناء المشاركة فى مداولات "الجمعية العامة للأمم المتحدة" فى نيويورك أواخر 2006 . وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول للأطراف الأربعة على هامش قمة "الدول الثمانى الكبرى" (الدول الصناعية السبعة + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام 2008 ، وتم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى ، حيث اعتبر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع "البريك" . وأعقبه اجتماع القمة الثانى فى روسيا عام 2009 ، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام 2010 فأصبح حرف (S) جزءاً أصيلاً من المصطلح ، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو الجديد بالإنجليزية ، وتحولت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور 2010 ، وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام 2011 ، والخامسة فى جنوب إفريقيا 2012 ، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر 2013 .

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول ، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ "البريكس" ، كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات ، تحضيراً لوضع السياسات واتخاذ القرارات داخل "التجمع" . وتطبيقاً لذلك ، ومع إعطاء الأولوية للمجال المالى والتمويلى ، ثم الاتفاق فى قمة البرازيل المشار إليها ، المعقودة على هامش اجتماع "قمة العشرين" ، على إنشاء "مصرف التنمية المشتركة" برأسمال مصرح به قدره 50 مليار دولار ، وإنشاء "مجمع احتياطات النقد الأجنبى" بقيمة 100 مليار دولار توزع على النحو التالى :

٤١ ملياراً من الصين

18 مليارات من كل روسيا والهند والبرازيل

5 مليارات من جنوب إفريقيا

.. فما هي طبيعة "البريكس" ؟

لنرد على هذا السؤال ، نطرح عدة بدائل أو اختيارات مقترحة ، وأهمها ما يلي :

1- البريكس كمنظمة دولية

والمقصود هنا ليس كونه منظمة دولية عامة أو ذات طابع عالمي ، ولكن منظمة دولية إقليمية ، أو منظمة "إقليمية" وكفى .
يقوم مفهوم "المنظمة الدولية" على ضوء طبيعة البريكس ، نظراً لتوفر الحد الأدنى للهيكل المؤسسي ، وانتظام الاجتماع على مستوى القمة بصفة دورية كل سنة ، وتوفر خاصية الدفاع عن مصالح أعضائها في الإطار العام الذي رسمه "ميثاق الأمم المتحدة" الصادر عام 1945 للمنظمات الإقليمية Regional organization .

ولكن من جهة أخرى ، هناك سمات أساسية للمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي لا تنطبق على البريكس وفي مقدمتها خاصية القرب الجغرافي Proximity كعامل حاكم لتكوين المنظمات الإقليمية (مثل المنظمات "العريقة" كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة حديثة مثل "منظمة شنغهاي" التي تضم الصين وتركيا وبعض دول آسيا الوسطى ، وأعضاء مراقبين كإيران) . هذا مع العلم بأن هناك منظمات اكتسبت صفة الإقليمية دون أن تتوفر لها الخاصية المذكورة ، اعتماداً على توافر سمات أخرى ثقافية أو لغوية مثلاً مثل منظمة (الفرانكوفون) . يضاف إلى ذلك طابع البساطة أو الهشاشة النسبية المميزة للهيكل المؤسسي للبريكس باعتبارها تنظيمياً "فضفاضاً" Loose. لذلك يصعب إطلاق وصف المنظمة الدولية أو الإقليمية على البريكس ، بعموميته ، فهل يمكن إطلاق هذه الصفة بطريقة أكثر تحديداً ؟

2- البريكس كمنظمة اقتصادية دولية

تحاول البريكس ممارسة بعض وظائف المنظمات الاقتصادية الدولية ، بل ويشيع القول بأنها تعمل على إقامة بديل - جزئي - لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، من خلال إنشاء مجمع لاحتياجات النقد الاجنبي ، وإنشاء بنك للتنمية ، إضافة إلى ما يتردد عن التفكير في إمكان إيجاد عملة مشتركة تصلح كأداة لتسوية المدفوعات الدولية في المعاملات البيئية ثم على الصعيد العالمي ، إلى جانب الدولار واليورو ، وربما على حسابهما ، وقد جرى العمل على رفع إحدى العملات المحلية إلى مصاف العملة الدولية المعتمدة في المعاملات البيئية ،

وخاصة الـ (وون) الصينى . فهل يعنى ذلك أن البريكس تعتبر منظمة اقتصادية دولية قابلة للمقارنة مع "مؤسسات بريتون وودز" ؟ يصعب القول بذلك ، وخاصة بالنظر إلى أن (صندوق النقد الدولى) و (البنك الدولى) تم تأسيسهما وفقاً لنصوص الانفاقات المنشئة لهما (اتفاقات بريتون وودز لعام 1944) والمحددة لاختصاصات كل منهما ووظائفها المحددة فى إطار بناء نظام نقدى ومالى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن التطورات اللاحقة قد أزاحت من مجال التطبيق بعض - وربما كل - النصوص الأساسية المنشئة لصندوق النقد الدولى بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولار الأمريكى فى المعاملات النقدية الدولية وعلاقته بالذهب ، وآلية التغير فى أسعار الصرف ، وبرغم التغير الذى لحق الدور المُسند إلى (الصندوق) فى إطار النظام الاقتصادى العالمى السائد ، إلا أن كل ذلك لا ينفى الطابع العام اللصيق بمنظمتى "بريتون وودز" .

لذا يصعب إلحاق صفة "المنظمة الاقتصادية الدولية" بمعناها المحدد على سبيل التخصيص - على غرار مؤسسات بريتون وودز - بمجموعة البريكس ، فهل يمكن مقارنة هذه الأخيرة بحالة منظمة دولية ذات طابع اقتصادى على سبيل العموم ، هى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD ؟ هنا تظهر الاختلافات أو الفروق بين الحالتين كالتالى :

أ - إن "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" ، برغم أنه يمكن اعتبارها بمثابة "ناد" للأغنياء ذوى النظام الاقتصادى "الرأسمالى" فى العالم ، إلا أنها من الناحية القانونية - حسب اتفاقاتها المنشئة والغرف - تعتبر منظمة "مفتوحة" من حيث المبدأ ، بمعنى أن عضويتها متاحة لكل دولة من دول العالم تنطبق عليها شروط العضوية ، وأما "البريكس" فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك - فى الوثائق التأسيسية للبريكس إن وجدت - معايير محددة للعضوية ، وليس واضحاً تماماً بالتالى ما إذا كانت العضوية مفتوحة بشكل كامل أم هى مغلقة أو شبه مغلقة ، وإن كانت بعض الدلائل تشير إلى أنها عضوية "شبه مغلقة" ولو على الأقل لكونها تستمد اسمها المختصر من أسماء الدول المؤسسة الأربعة والدول الوحيدة المنضمة .

ب- ربما لحدثة نشأة البريكس وطابع الغموض النسبى الذى يغلف أهدافها واختصاصاتها ، وما يتردد بشأنها من اجتهادات متنوعة ، فإنه لا يمكن القطع تماماً بكون البريكس "منظمة اقتصادية" بالذات ، إذ تستبطن أنشطتها الاقتصادية الصريحة ميلاً محتملاً على بناء ما يمكن اعتباره تجمعاً دولياً تتجاوز أهدافه واختصاصاته ما هو "اقتصادى" بالمعنى الضيق ، متعدية إياه إلى أفق استراتيجى أوسع ولع دلالاته إزاء مستقبل النظام المالى والنظام الاقتصادى العالمى .

لذلك نرى عدم انطباق وصف "المنظمة الاقتصادية الدولية" ، سواء فى العموم أو التخصيص على "البريكس" .

3- البريكس "كجماعة تكاملية ..؟ Integrative community

من المعروف طبقاً لأدبيات نظرية التكامل الغربية الأوروبية - كما صيغت فى المؤلف الكلاسيكى لبيللا بالاسا عن نظرية التكامل الاقتصادى (¹) - أن هناك خمس مراحل للتكامل اقتصادى ، وفق ما أسفرت عنه الخبرة الأوروبية بصفة أساسية :

أ - التفضيل الجمركى حيث يتم خفض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية .

ب- منطقة التجارة الحرة حيث تتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع المتبادلة .

ج- الاتحاج الجمركى ، وفيه تفرض منظومة تعريفية مشتركة إزاء العالم الخارجى .

د- السوق المشتركة ، حيث تتم تدابير حرية انتقال عوامل الإنتاج ، عن العمل ورأس المال أساساً .

هـ- الاتحاد الاقتصادى ، والذى يتم فى إطاره تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية عموماً ، والمالية والنقدية خصوصاً ، بما فى ذلك إقامة منطقة نقدية مشتركة ، وعملة موحدة ، مع وضع سياسات اجتماعية متوافقة .

وقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقات وترتيبات عالمية أو ذات طابع عالمى لتحرير التجارة السلعية متعددة الأطراف متمثلة فى "الجهات" ثم "النظام المعمم للتفضيلات الصناعية" وكذا تحرير التجارة فى الإطار الاقليمى لمناطق العالم المختلفة فيما يسمى **Regional Trade Agreements** أو اختصاراً : **RTA** . وقد واكب الفكر الاقتصادى فى إطار "نظرية التجارة الدولية" التغيرات المشاهدة فى واقع المبادلات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال "النظرية القديمة للتجارة" والقائمة على فرضيات "تقسيم العمل الدولى التقليدى" ومفهوم "المزايا النسبية" ، وما لحقها من تعديلات فى إطار ما يسمى "بالنظرية السويدية" لكل من هيكشر وأولين ، ثم "النظرية الجديدة للتجارة" **New Trade Theory** فى الإطار المصاحب للتطورات التى شهدتها المفاوضات التجارية الدولية فيما يسمى (جولة أورجواي) التى أسفرت عن إعلان قيام "المنظمة العالمية للتجارة" ، حسب "اتفاقية مراكش" لعام 1994 ، وما بعدها .

¹ (تمت ترجمة الكتاب إلى العربية منذ خمسين عاماً ، أنظر : بيللابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

والسؤال الذى يمكن إثارته هنا : هل تعتبر "البريكس" أحد تطبيقات الخبرة التكاملية وفق العرض النظرى والتجريبى المشار إليه .. وإلى أى مدى ؟

ورغم ندرة البيانات حول الوثائق المنظمة لاتفاقات وترتيبات العلاقات البينية فى المجال الاقتصادى ، التجارية منها والمالية وغيرها ، فإنه يمكن القول أن تزايد التجارة المتبادلة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وخاصة من طرف الصين "كدولة - كمحرك" لاقتصاد البريكس ، إذا صح اعتباره "اقتصاداً" مركباً ، لم يكن ناشئاً عن قوة وتماسك ترتيبات تكاملية مفترضة ، لتحرير تدفقات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة ، بقدر ما كان ناشئاً عن "قوة الجاذبية" gravity power التى تشد الاقتصاد الصينى إلى شركائه فى البريكس ، انطلاقاً من ارتفاع القدرة التنافسية المقارنة للصين ، وما تولدها من مزايا تنافسية ، سعرية وغير سعرية ، إزاء منتجات الشركاء التجاريين والماليين داخل التجمع . هذا مع العلم بأن القواعد المنظمة للتجارة السلعية والخدمية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، تكفل تحريراً نسبياً لهذه التجارة فى "البريكس" وغيرها ، وخاصة بالاستناد إلى "قاعدة الدولة الأولى بالرعاية" ، والتى تضمن انسحاب المزايا الممنوحة لدولة ما إلى "الدولة الثالثة" ، وكذا قاعدة "المعاملة الوطنية" التى تكفل عدم التمييز فى الأسواق المحلية للدول الأعضاء .

لا يعنى ذلك أن القاعدتين السابقتين تحققان بصفة تلقائية ارتفاع حجم التجارة المتبادلة ، ولكنها تمارسان تأثيرهما فى حالة توفر الشروط الضرورية والكافية لزيادة التجارة المذكورة ، من خلال ما أطلق عليه جاكوب فانير "بالأثر المنشئ للتجارة" عوضاً عن "الأثر التحويلي" ، كما هو متداول فى الأدبيات التقليدية لنظرية الاتحادات الجمركية .

إن قوة الاقتصاد الصينى التنافسية ، تمنحه القدرة على التغلغل والاختراق فى الأسواق الأجنبية ، عضواً كانت فى البريكس أو لم تكن ، وإزاء ذلك كانت هذه القوة التنافسية تكفل للصين قدرات عالية للوصول إلى أسواق كبرى تنافسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها محطات وصول (destinations) تقليدية للصادرات الصينية ، فإنها من باب أولى تمنحها مقدرة أكبر على التغلغل فى أسواق جديدة وأقل تنافسية نسبياً مثل روسيا والبرازيل ، وربما الهند ، وخاصة فى ضوء تسهيلات متوقعة لائتمان الصادرات export credit .. ولا ننسى هنا ما يمكن أن ينشأ عن ميزات فى هذا الجانب ، بفعل إنشاء بنك التنمية المشتركة للبريكس .